وسط أجواء إيجابية يسودها التفاؤل بتعاون مثمر بين السلطتين

دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الـ14 لمجلس الأمة يبدأ اليوم

■ عدد القوانين التي أنجزها المجلس خلال دور الانعقاد الثاني بلغ 152 قانوناً

■ بلغ عدد الاستجوابات 12 استجوابا أعشرة منها تم المضي بها لدستوريتها

جانب من الاستعدادات لبداية دور الانعقاد الجديد

الزهور في استقبال السلطتين

عمر الرشيدي ومصطفى كامل

يبدأ دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الـ14 لمجلس الامة اليوم وسط أجواء ايجابية يسودها التفاؤل بتعاون مثمر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لمزيد من الانجاز وتحقيق «طموحات المواطنين».

ومن أبرز مؤشرات ذلك التفاؤل ما أعرب عنه رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم في تصريحات عقب الاجتماع البروتوكولي لأعضاء السلطتين في ديوانه امس الاول من تفاؤله بدور انعقاد ناجح واصفا أجواء اجتماع السلطتين بالفاعلة ما يدلل على ارادة قوية ورغبة شديدة لدور انعقاد مقبل مثمر.

وقال إن الاجتماع جسد تلاحم المجتمع الكويتي «فالاختلاف في الرؤى لا يفسد للود قضية» وحضور أعضاء السلطتين الاجتماع «يدعو الى التفاؤل لدور انعقاد مثمر وان نكون خير ممثلين للامة التي اختارتنا وطموحنا ليس له حدود وأنا متفائل بدور الانعقاد الجديد».

في موازاة ذلك أكد سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء أن التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية هو أساس العمل الدستوري معربا عن تفاؤله في أن يشهد دور الانعقاد المقبل انجازا للمجلس «وان قسمنا يحتم علينا التفاؤل». وقال سمو الشيخ جابر المبارك في تصريحات مماثلة عقب الاجتماع البروتوكولي الذي جمع أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية «سوف نترجم الاقوال الى افعال تسر المواطنين».

ووفقا لبرنامج افتتاح دور الانعقاد الثالث للفصل التشريعي ال 14 لمجلس الامة من المقرر أن يلقي حضرة صاحب السمو أمير البلاد النطق السامي من ثم يلقي رئيس مجلس الامة كلمة تعقبها كلمة لسمو رئيس مجلس الوزراء لترفع الجلسة بعد ذلك لتوديع سمو أمير البلاد.

من ثم يعود مجلس الامة ليعقد جلسته الاولى في دور الانعقاد العادي الثالث حيث سيختار أعضاؤه عن طريق الانتخاب أو التزكية أمين السر ومراقب المجلس وأعضاء اللجان البرلمانية الدائمة والمؤقتة لدور الانعقاد الجديد.

ويبلغ عدد اللجان البرلمانية الدائمة عشر لجان هي لجنة الشؤون التشريعية والقانونية ولجنة الشؤون المالية والاقتصادية ولجنة الشؤون الداخلية والدفاع ولجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد ولجنة الشؤون الخارجية ولجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل ولجنة المرافق العامة ولجنة الميزانيات والحساب الختامي ولجنة حماية الأموال العامة ولجنة العرائض والشكاوى.

في المقابل بلغ عدد اللجان البرلمانية المؤقتة خلال دور الانعقاد الثاني للفصل التشريعي ال14 لمجلس الامة 14 لجنة هي لجنة مشروع الجواب على الخطاب الأميري ولجنة التحقيق في الايداعات المليونية ولجنة الظواهر السلبية ولجنة الشباب والرياضة.

ومن بين اللجان المؤقتة أيضا لجنة التحقيق في مخالفات هيئة أسواق المال ولجنة المقيمين بصورة غير قانونية والتحويل - بي.او.تي» أصدر المجلس قانونا يساهم في تقدم القطاع الاقتصادي ينص على تحويل جهاز دراسة المشروعات التنموية الى هيئة عامة ملحقة بوزير المالية ليكون له دور في تأسيس الشركات وصياغة العقود وتنظيم الية تقديم للمبادرات تحت مسمى جديد وهو قانون «الشراكة بين القطاعين العام والخاص».

وفي مجال تطوير الادارة الحكومية واختصار الدورة المستندية أصدر المجلس قانون المعاملات الالكترونية رقم 20 لسنة 2014 تماشيا مع سعي الدولة الى تطبيق نظام الحكومة الالكترونية في استخدام الوسائل الالكترونية في التعامل الاداري حيث اعتبر القانون كل من السجل والمستند والرسالة و المعاملة والتوقيع الالكتروني منتجا لاثاره القانونية.

وفي شان تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية ومواكبة للتطور السريع الذي يشهده قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات اقر المجلس انشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات بالقانون رقم 37 لسنة 2014 بهدف إدارة الاتصالات السلكية واللاسلكية بعيدا عن المهام التشغية لوزارة المواصلات. وفي خطوة لحل الازمة المرورية في البلاد اقر مجلس الامة قانونا في شان انشاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري لتتولى إدارة منظومة النقل البري وصيانة الطرق القائمة وانشاء اخرى جديدة لتسهيل حركة المرور فضلا عن وضع استراتيجية طموحة تضمن وضع حلولا عاجلة واخرى على المدى البعيد للرقي بالطرق وخدمات النقل الجماعي والخدمات المتعلقة بها. وفي المجال الرياضي ولمعالجة عوائق تمويل الأندية الرياضية أصدر المجلس تعديلا على القانون رقم 42 لسنة 1978 في شان الهيئات الرياضية يمنح بموجبه الأندية الرياضية رخصا للاعلانات بما يؤهلها لدخول بطولات عالمية لم تكن تشارك بها في السابق كما سمح لها باستثمار الاراضي والمساحات الموجودة داخل الأندية لأنشطة تجارية وتنظيمها حسب قوانين وزارة التجارة بغية دعم ميزانيتها ذاتيا. وفي مجال حماية المستهلك وحفظ حقوقه وحمايته من الاستغلال والخداع أصدر المجلس قانونا بانشاء اللجنة الوطنية لحماية المستهلك لتتولى توعية المستهلكين بحقوقهم وتلقي الشكاوى والتحقق من جديتها ورفعها الى الجهات المختصة ومتابعتها حتى إزالة أسبابها.

كما يكون للجنة حق مباشرة الدعاوى التي تتعلق بمصالح المستهلكين كما نص القانون على معاقبة المورد او المزود المخالف بغرامة لا تتجاوز 20 الف دينار وبالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بإحدى العقوبتين.

وشهد دور الانعقاد الثاني تدشين رئيس مجلس الامة خدمة «ساهم في التشريع» على الموقع الالكتروني لمجلس الامة التي تتيح للمواطنين المساهمة في ابداء آرائهم في المقترحات والمشاريع بقوانين للدرجة على لجان المجلس بغية توسيع المشاركة الشعبية في التشريعات التي تهمهم

■ دور الانعقاد الماضي تخلله استقالة خمسة نواب من عضوية مجلس الأمة

قاعة مجلس الأمة في ابهى حلة

والتجنة الاسكانية ولجنة شؤون المراة والاسرة ولجنة حقوق الانسان ولجنة شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة.

وتضم اللجان المؤقتة كذلك لجنة تنمية الموارد البشرية الوطنية ولجنة التحقيق لفحص عقد محطة الزور الشمالية المرحلة الاولى ولجنة التحقيق في أوضاع مكتب الاستثمار الكويتي بلندن والمكاتب الاخرى حول العالم الى جانب اللجنة المشتركة بين اللجنتين التشريعية والخارجية.

وكان سمو أمير البلاد قد أصدر المرسوم رقم 231 لسنة 2014 بشان دعوة مجلس الامة لدور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الـ14 وذلك صباح اليوم

وقد أصدر قطاع المعلومات والتطوير والتدريب في الامانة العامة لمجلس الامة تقريرا حول أعمال المجلس التشريعية والرقابية والسياسية خلال دوري الانعقاد العاديين الاول والثاني للفصل التشريعي ال14.

وأظهر التقرير أن عدد القوانين التي انجزها المجلس خلال دور الانعقاد الثاني بلغ 152 قانونا منها 31 من القوانين العامة و22 من قوانين الاتفاقيات و98 من قوانين الميزانيات ومرسوم بقانون واحد في حين بلغ عدد الاسئلة البرلمانية المقدمة من النواب 1157 سؤالا تمت الاجابة عن 877 سؤالا منها.

وبلغ عدد الاستجوابات 12 استجوابا عشرة منها تم المضي بها لدستوريتها حيث تمت مناقشة سبعة منها وصعد الوزراء منصة الاستجواب في حين لم تتم مناقشة ثلاثة استجوابات بسبب استقالة الوزراء المعنيين وعلى الصعيد ذاته قرر المجلس استبعاد بعض محاور استجواب لعدم دستوريتها ورفع المجلس استجوابا اخر مكونا من محور واحد وذلك لعدم دستوريته ايضا.

كما بت المجلس في ستة طلبات مناقشة عامة لموضوعات مختلفة هي القضية الاسكانية وصفقة الكي - داو وهيئة أسواق المال وتنويع مصادر الدخل القومي والاماكن التراثية والمحافظة عليها وغيرها.

وتخلل دور الانعقاد الماضي استقالة خمسة نواب من عضوية مجلس الامة هم رياض العدساني والدكتور عبدالكريم الكندري والدكتور حسين القويعان وعلي الراشد وصفاء الهاشم ووافق مجلس الامة على قبول تلك الاستقالات في جلسة خاصة في 15 مايو الماضي.

وعليه أعلن رئيس المجلس مرزوق الغانم خلو المقاعد التي كان يشغلها النواب المستقيلون في الدوائر الثانية «مقعدان» والثالثة «مقعدان» والرابعة «مقعد واحد» وعليه اعتمد مجلس الوزراء يوم الخميس الموافق 26 يونيو 2014 موعدا لاجراء الانتخابات التكميلية بعد خلو المقاعد الخمسة للنواب المستقيلين.

وفي الانتخابات التكميلية فاز كل من النائبين أحمد الفضيلي واحمد لاري في الدائرة الانتخابية الثانية وفي الدائرة الثالثة فاز النائبان عبدالله المعيوف وفارس العتيبي في حين حاز على مقعد الدائرة الرابعة النائب محمد البراك حيث أدى النواب الجدد اليمين الدستورية أمام المجلس في جلسة خاصة في 30 يونيو الماضي. وقد جرت انتخابات مجلس الامة «2013» للفصل التشريعي ال 14 لاختيار النواب ال 50 في ال27 من شهر يوليو 2013.

وكان الرئيس الغانم قد أعلن في مؤتمر صحافي في السادس من سبتمبر العام الماضي نتائج استطلاع الرأي الذي أعدته الامانة العامة للمجلس بشان أولويات المواطن الكويتي حيث تصدرت قائمة تلك الاولويات القضية الاسكانية وتبعتها قضية تطوير الخدمات الصحية وتطوير المنظومة التعليمية.

واستهل النواب دور الانعقاد الثاني بجهود مكثفة من اجل تحقيق تقدم حقيقي في القضية الاسكانية حيث خصص جلسة لمناقشة القضية الاسكانية في ال 12 من ديسمبر العام الماضي نتج عنها توصيات بتحرير الاراضي والتزام حكومي بتوزيع الوحدات الاسكانية ضمن جدول زمني محدد.

وتلا ذلك إقامة المؤتمر الاسكاني الاول في العاشر من فبراير الماضي طرحت فيه رؤى وحلول متنوعة لمعالجة القضية الاسكانية شاركت فيها جهات محلية ودولية ومتخصصة بالاسكان اضافة الى مشاركة جماعات شعبية كحملة «ناطر بيت» وخلص المؤتمر الى وثيقة تتضمنت التوصيات بشان المعالجة. وعلى خط مواز أصدرت اللجنة الاسكانية العديد من الاقتراحات الخاصة بتحرير الاراضي واشراك القطاع الخاص وتسهيل القروض الاسكانية ودراسة حالات بعض الشرائح الاجتماعية لحل متطلباتها الاسكانية وعلى رأسها المراة الكويتية وتعديل قانون «بي.او.تي». ولايجاد حلول سريعة وفعالة للقضية الاسكانية أصدر المجلس قانونا يلزم البلدية بتوفير اراض تكفي لبناء 50 الف وحدة سكنية خلال سنة واحدة من تاريخ سريان القانون مع توفير اراض لبناء 10 آلاف وحدة سكنية اخرى كل ستة أشهر حيث يتيح هذا التشريع توزيع 7ر12 الف بديل سكني سنويا.

وفرض المجلس على مؤسسة الرعاية السكنية تسليم اراض الى شركات القطاع الخاص لتنفيذ وحدات سكنية وبيعها للمواطنين المدرجة طلباتهم بالمؤسسة بمساحات لا تقل عن 400 متر مربع وذلك بهامش ربح تحدده المؤسسة.

وأصدر المجلس قانونا بدعم مواد البناء بقيمة 30 الف دينار كويتي للمواطن الحاصل على قرض للبناء أو قرض شراء سكن في حالة الحاجة للترميم وذلك لتخفيف العبء البناء على المواطن وهو «القانون رقم 19 لسنة 2014 باضافة مادة 28 مكرر للقانون رقم 47 لسنة 1993 في شان الرعاية السكنية».

في سياق آخر أصدر المجلس قانونا يتمكين المواطن من اللجوء الى المحكمة الدستورية مباشرة حيث يمنح بموجبه الشخص الطبيعي أو الاعتباري حق الطعن أمام المحكمة الدستورية في القوانين والمراسيم بقوانين واللوائح إذا كانت لديه شبهات جدية في مخالفة دستورية.

وفي الشان الصحي أصدر المجلس قانونا يمنح المواطنين المتقاعدين تامينا صحيا يمكنهم من العلاج في العيادات والمستشفيات الخاصة في الكويت اضافة الى الخدمات الصحية الى تقدمها المستشفيات الحكومية كما أجاز المجلس إضافة شرائح من المواطنين غير المتقاعدين الى المستفيدين من القانون بقرار يصدره الوزير.

كما أصدر المجلس قانونا يمنح مكافاة نهاية الخدمة للموظفين المدنيين والعسكريين والعاملين في القطاع الاهلي ينص على انشاء صندوق خاص تديره المؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية تتكون اشتراكاته من المؤمن عليه بنسبة 2ر5 في المئة من راتبه بينما تتحمل الدولة نسبة 5 في المئة وذلك بهدف تحقيق مبادئ العدالة والمساواة ولكي يحصل المواطنين شاغلو ذات الوظيفة والخبرة في قطاعات الدولة جميعا على ذات المميزات والمكافآت المالية. ولمعالجة العوائق التي تسببت في توقف العديد من المشاريع التنموية منذ عام 2008 بسبب قانون «تنظيم عمليات البناء والتشغيل

بناء على مقترح من رئيس مجلس الأمة

حرس المجلس بحلة جديدة في دور الانعقاد الجديد

سيرتدي أفراد حرس مجلس الأمة لباسا جديدا من الزي العسكري اليوم الثلاثاء بمناسبة افتتاح دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الرابع عشر.

وسيزدان حرس المجلس لاول مرة بالسترة البيضاء في حفل الافتتاح استعدادا لاستقبال كبار الشخصيات وضيوف البرلمان ما سيعود بالذاكرة الى صورة رجال الحرس في افتتاح المجلس التاسيسي الذي يعد اللبنة الأولى في مسيرة دولة الكويت الديموقراطية.

وسيستذكر الكويتيون صورة العسكري بزي المراسم مستقبلا امير الكويت الراحل الشيخ عبد الله السالم الصباح عند بوابة مبنى مجلس الأمة القديم فقد استلهم القائمون على حفل الافتتاح بياض السريرة الذي جبل عليه اهل الكويت منذ عقود ماضية.

واوضح الأمين العام المساعد لشؤون حرس مجلس الامة اللواء الركن بسام الرقاعي في تصريح صحافي أن فكرة تصميم زي المراسم الذي سيرتديه الحرس جاءت بناء على مقترح من رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الذي أراد ان يكون لحرس المجلس زي مخصص للمراسم لاستقبال رؤساء مجلس الأمة والوزراء السابقين.

وذكر أن حرس المجلس سيكون له زي جديد خاص للعمل واللبس الإداري سيتم الإعلان عنه قريبا مشيرا إلى أن مجلس الأمة في كامل الاستعداد لاستقبال ضيوفه من كبار الشخصيات غدا.

وقال الرقاعي انه تم الانتهاء من اجراءات وترتيبات دخول مبنى المجلس في يوم الافتتاح مبينا ان الجلسة الافتتاحية ستقتصر على دعوات خاصة تم توجيهها من قبل الأمانة العامة للمجلس.

وأضاف أن بوابات مبنى المجلس ستكون مخصصة «وفق الدعوات الموجهة» ودعا المدعوين والاعلاميين الى ضرورة حمل بطاقات الدعوة التي وجهت إليهم والتعاون مع افراد حرس المجلس لتسهيل مهامهم في الدخول وتغطية حفل الافتتاح.

بموازاة القناة الفضائية التي أطلقها مجلس الأمة

الكندري: «الدستور» تنضم إلى عائلة الصحف الكويتية اليومية

■ نسعى أن تكون الصحيفة منبراً إعلامياً يعبر عن جميع النواب

أعلن الأمين العام لمجلس الأمة علام علي الكندري عن صدور العدد الأول من جريدة الدستور التي تصدرها الأمانة العامة أمس لتنضم إلى عائلة الصحف الكويتية اليومية بعدما كانت تصدر منذ العام 1997 بشكل نصف شهري.

وقال الكندري في تصريح صحفي أن عدد «الدستور» الذي ظهر بحلته الجديدة يتكون من 16 صفحة بحجم «التابلويد» كخطوة أولى يليها خطوات عديدة نحو التوسع لتكون منبرا إعلاميا يعبر عن كافة النواب بموازاة القناة الفضائية التي أطلقها مجلس الأمة.

وبدأ البث الرسمي لقناة مجلس الامة أمس على القمر الصناعي «عرب سات» من خلال تردد تلفزيون دولة الكويت عبر قناة «فيد كويت» سابقا أو عبر القمر الصناعي «نايل سات» على تردد 11512 راسي.

وذكر الكندري أن العدد الأول للدستور واكب استعدادات الأمانة العامة لافتتاح دور الانعقاد العادي الثالث للفصل التشريعي ال14 إلى جانب التعديلات التي أجرتها الأمانة على قاعة عبد الله السالم ومواكبة أخبار المجتمع البرلماني والشان المحلي والدولي.

واحتل الشان البرلماني مساحة كبيرة من صفحات «الدستور» اذ تناولت أنشطة وتصريحات النواب إضافة إلى تحقيق بشأن انطلاق «الدستور» بإصدارها اليومي وقناة المجلس ودراسة عن الموقف التشريعي للمتطلبات القانونية الواردة في الخطة الإنمائية للدولة.